

The problem of clinging to the Taef agreement

كتب السيد طوني حدشيتي:

غريب كيف لا تزال الأحزاب الكنعانية تأخذ اتفاق الطائف منطلقاً لكل خطابها وعملها السياسي وتعتمده كبوصلة!

ما يلي، نبذة سريعة عن خطورة هذا الاتفاق:

- يعتمد هذا الاتفاق على الصيغة المركزية الوجودية المتشددة (Unitary Centralized Government) لإدارة النظام السياسي وهي صيغة كلفتنا أكثر من ١٥٠٠٠ شهيد مقاتل وألوف أخرى من الشهداء المدنيين العزل. هذه الصيغة فشلت بإدارة التعددية في لبنان قبل الطائف، فكيف ستنجح من بعده والتعددية ما زالت على حالها؟ ألم نع بعد تجربته لمدة ٣٤ عامًا (أقله فيما نَقَد منه) أنه غير مناسب من الأساس؟

- إنَّ الغاء الطائفية السياسية الواردة فيه، يعني التخلي عن الديمقراطية التوافقية والذهاب الى الديمقراطية العديدة أي أسلمة لبنان! فهل من عاقل يوافق ويوقع على حكم إعدامه كما تفعل الأحزاب الكنعانية؟ والمضحك في الموضوع أنها تطالب بتطبيق كل اتفاق الطائف رغم الويلات التي نتكبدُها من الجوانب التي طُبِّقَتْ منه! نشكر الرب ان الاتفاق لم يُطبَّق بأكمله وخصوصاً عند نقطة الغاء الطائفية السياسية!

- ان اللامركزية الإدارية فيه هي حل أقل من سطحي لمشكلة عميقة سياسية وثقافية ووجودية وجغرافية وديموغرافية، تمتد لقرون. هذه اللامركزية الإدارية هي بدعة مبطنة للصيغة المركزية الوجودية المتشددة.

- إن التسليم بالطائف يعني ان نُسَلِّم بأننا عرب! نحن كنعانيون منذ أكثر من ٦٠٠٠ سنة ولن نقبل بأي دستور، مهما كانت الحجة، لا يعترف بنا وبالاسم ويعطينا حقوقنا كشعب كنعاني يعيش في دولة لبنان! لا نريد دستوراً يلغينا أو يروّضنا! لن نقبل بأي نص يمارس علينا تطهير عرقي!

- المناصفة فيه، ليست بمناصفة حقيقية. صحيح أنَّ مجلس النواب فيه مناصفة ولكن هناك قسم كبير من المقاعد الكنعانية (/ المسيحية) يفوز بها أشخاص بأصوات المسلمين وبالتالي سيكون سلوك وخيارات هؤلاء الفائزين بعكس مصالح الكنعانيين وهذا ما شاهدناه مراراً! بالمقابل، ان المناصفة في وظائف الدولة محصورة في الفئة الأولى فقط. إن عدد الوظائف في هذه الفئة محدود جداً بالمقارنة مع باقي الفئات التي تشهد عدم توازن فاضح! وبالتالي نسأل: إلى متى ستستمر بكذبة "أوقفنا العد"؟

#كنعانيي_ومنفتخر_#يا_فيديراليه_يا_تنسيم